

أى كل من مرفون مع ضيقه فهذا الخبر لا يصح فى لسان الواو تدل على
الخبر الذى هو مرفون واقليم المعطوف فيه موضعاً واحداً كل مستند يكون
مقصوراً ويختص الاسم وذلك مثل لعرك لا لعلم كذا أى لعرك لا يقاوم
تسمى أى ما القوم فلا تتكلمان لعرك على القوم محذوف في جواب أى
قايوم مقامه محذوف والخبر بمعنى واحد ولا تتكلم مع اللام إلا المتكلم لا
القسم موضع التحذير كقوله سما الخبران واخرها أى من المرفوعين
خبران واخرها أى شياهما من مرفوعين السابقين أى أن كل من
لكن صليته لعل وهو مرفوع به هذه محذوف لا ابتداء على الحدس لا صح
لانها لا مشابهة لعقل المتعدي كما يجب علة رفقاً ونفساً مثله هو أى خبر
ان واخرها المستند إلى خبر بعد دخول إحدى هذه المحذوفين
عليها تقول المستند على الخبر كان وخبر المستند وخبر الذى ينشئ خبراً
وتقول له بعد دخول خبر محذوف خرج جميعها عن المراد بدخول خبر محذوف
عليها او رددوا عليها لا يرشاً لرفقها لفظاً او معنى فلا يتعقبات
يقوم فى قولنا ان زيد يقوم بوجه فان يقوم منها من حيث سندها الى
ليس مما تدل عليه ان هذا المستند على الخبر دخل على خبر يقوم بوجه فلا يحتاج

الى ان يجاب عنه ان المراد بالمستند اسماً او بانه المرفوع في يرد
استدراكه الخبر ودخول خبره المحذوف لا الى ان يجاب بان المراد بالمستند
الاسم المستند فيحتاج الى تأويله لا باسم حيث يكون خبراً محذوفاً الى زيدا
يقوم بوجه مثل قائم فى ان زيدا قائم فان المستند يدخل احدهم في
واخره كما هو المستند أى حكمه كما خبر المستند فى ان قائم من كونه قائماً
وجملاً ومركباً وهو مرفوع فى الحكم من كونه واحداً ومقعداً او مشياً ومحملاً
شريطة ان هذا كان جملة فلا بد من عايد لا يحذف الا اذا علم المراد ان
اخره كما هو خبر المستند وان كان صح كونه خبر الوجود بشرطه وانما مرفوعه
لا يرد من ذلك ان كل ما يقع ان يكون خبر للمستند ارفع من ان يقع خبر الوجود
ان حتى يرد خبره ان يقال ان الخبر من الوجود لا يجوز ان يقال ان خبره
وان من بابك الا فى التقدير أى ليس له حكم خبر المستند فى تقديره
فان لا يجوز تقديره على الاسم وقد جاء تقدير خبره على المجهول وذلك لان خبره
المحذوف وقع على اسم فاعلم ان خبره ان يكون عليها فاعلم ان خبره
للعقل ان تقدم المنفرد على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنفرد
فما اعلنت عمل المرفوع لم يتقدم فيها يتقدم خبره على الوجود